تؤيد بوتسوانا أمر الاعتقال الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية
آخر تحديث الثلاثاء ، 5 تموز/يوليو 2011

غابورون، 5 تموز/يوليو 2011 ؛ لقد أحاطت حكومة بوتسوانا علما على النحو الواجب بالموقف الذي اتخذه الاتحاد الأفريقية بعدم التعاون مع أمر إلقاء القبض على معمر القذافي الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية أثناء جمعية رؤساء الدول والحكومات الأفريقية التي اختتمت قبل فترة قصيرة في مالابو، بغينيا الاستوائية.

وتود بوتسوانا التأكيد على موقفها الداعم لأمر القبض. لوم يتم التوصل إلى هذا القرار باستخفاف. إذ عن العنف الذي ترتكبه الدولة والعنف الذي ترعاه الدولة، وانتهاكات نظام القذافي الصارخة لحقوق الإنسان في حق شعبه، والتي بدأت شهر شباط/فبراير من هذا العام، ما تزال مستمرة بلا هوادة حتى يومنا هذا. هذا على الرغم من الجهود الدولية التي تدعو النظام إلى وضع حدّ لحملته العنيفة ضد الشعب الليبي. وقد أدّت حملة العنف هذه إلى خسائر فادحة في الأرواح، وتدمير الممتلكات وتشريد الناس، وهي تعد منافية لجميع قواعد السلوك المتحضر وللقانون الإنساني الدولي. إنها جريمة ضد الإنسانية، بالتالي ينبغي أن تكون مرفوضة لدى جميع الشعوب المحبة للسلام. وتتعهد حكومة بوتسوانا بمواصلة التمسك بحقوق الإنسان الأساسية والسياسية وتدعو بموجبه على الزملاء الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لدعم المحكمة الجنائية الدولية في الاضطلاع بولايتها لإلقاء القبض على القائد الليبي، باعتبار ذلك خطوة حاسمة في التخفيف من محنة الشعب الليبي، وتمهيد الطريق لإدارة ديمقراطية جديدة في ذلك البلد.